حقوق

نشرة شهرية تصدرها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
National Society for Human Rights

السنة السابعة - العدد السادس والثمانون - جماد الأول - ١٤٣٤ هـ - أبريل ٢٠١٣م - الرياض - المملكة العربية السعودية

العدد ٨٦

طبعت بدعم من مؤسسة البريد السعودي

البريد السعودي Saudi Post

ص٢ الجمعية تسعى إلى إيجاد قواعد تنظيمية للعمالة الوافدة تكفل حقوق جميع الأطراف.

ص٤ الفاخري: لا بد من توعية الفتيات بقضية التحرش الجنسي وكيفية التبليغ عنه.

ص٦ وزارة العدل تمنح قضاة التنفيذ صلاحيات واسعة كالحجز على الأموال وكشف الحسابات.

ص٩ اختراع بذلة على هيئة إنسان آلي لمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن.

خادم الحرمين الشريفين يوجه بإعطاء مهلة ٣ أشهر للعمال المخالفين لتصحيح أوضاعهم
والجمعية تطالب بإيجاد حلول لسلبيات قرار التفتيش على المنشآت الخاصة

قام فريق ميداني من الجمعية يوم الاثنين الموافق ٢٠١٣/٤/١م ، بزيارة بعض المواقع لمعرفة آثار قرارات التفتيش على منشآت القطاع الخاص المكون من لجنة مختصة من وزارتي العمل والداخلية ومدى مواءمة الخطوة مع أنظمة حقوق الإنسان، جاء ذلك بعد تلقي الجمعية العديد من التظلمات بشأن هذا القرار من شركات ومقاولين ومؤسسات وأفراد بسبب وجود عقوداً والتزامات بين شركات وموظفين وعمال أصبحوا مهددين بالتوقف والحاق الضرر بحقوقهم.

وكشف رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني أنه بعد التحقق وبعد زيارة الفريق لمشاريع تنموية حكومية ومشاريع خاصة شمال مدينة الرياض، وجد أن معظم المشاريع متوقفة ومعظم الشركات المشغلة للمشاريع الكبرى غالبية عمالها يعملون بعقود مع كفلاء من الباطن نظراً إلى عدم وجود تأشيرات توفر العدد اللازم من العمالة لإنهاء المشاريع، مشيراً إلى أهمية إيجاد حلول لوقف هذه السلبيات التي ظهرت

في بداية تطبيق القرار.

وأضاف «ستقوم الجمعية بدراسة الوضع بعد استكمال استقصاء التظلمات ميدانياً وفق التظلمات التي وردت إليها ومن ثم سترفع السلبيات إلى الجهات المختصة لدراسة إمكانية وقف القرار أو إعطاء مهلة لتعديل الأوضاع وترتيب استكمال المشاريع لأن البلد بحاجة لمثل هذه المشاريع لاسيما وأن الوضع ترتب عليه آثار سلبية منها عدم الالتزام بعقود العمال وتعطل المشاريع التنموية المحددة بزمن معين من قبل المقاولين».

وفي سياق متصل وبعد ظهور هذه السلبيات وفي خطوة تشير إلى اهتمام القيادة بالمحافظة على حقوق الجميع، وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود يوم السبت الموافق ٢٠١٣/٤/٦م وزارتي الداخلية والعمل منح مهلة للعاملين المخالفين لنظام العمل والاقامة لتصحيح أوضاعهم في مدة أقصاها ثلاثة أشهر اعتباراً من السبت، وتطبيق النظام على من لم يقم بذلك خلال المهلة المحددة.

رئيس الجمعية يشيد بجهود وزارة الداخلية لتدشين موقع «نافذة تواصل» ويدعو ذوي السجناء والموقوفين للاستفادة منه

د. مفلح القحطاني

أشادت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالجهود المبذولة من قبل وزارة الداخلية وعلى رأسها سمو وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود، والهادفة إلى المحافظة على أمن المجتمع والسعي الحثيث للتوفيق بين معايير المحافظة على الأمن والوفاء بمتطلبات حقوق السجناء والموقوفين وذويهم، وقال رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني «إنَّ إنشاء موقع الكتروني على شبكة الإنترنت تحت مسمى (نافذة تواصل)، بهدف إطلاع المهتمين بقضايا الموقوفين الأمنيين سواء كانوا جهات حكومية أو منظمات حقوقية أو أفراد على كل ما يختص بأوضاع هؤلاء السجناء والموقوفين يُعد خطوة وبادرة متميزة وفريدة من نوعها حيث تم توظيف التقنية في خدمة الجانب الإنساني والعدلي والحقوقي والاجتماعي والأمني والتي سيحدث نقلة نوعية في آليات التواصل بين الموقوفين في سجون المباحث وذويهم بما يساهم في توفير الوقت والجهد وتقليل الأعباء عن الأسر عند متابعتهم لأوضاع ذويهم»، ودعا ذوي السجناء والموقوفين للاستفادة من هذه النافذة في التواصل مع ذويهم.

تتمة ص٣

الخثلان: مراقبة تطبيقات المحادثات يُعد خرقاً للمادة التاسعة من نظام الاتصالات السعودي

اعتبر نائب رئيس الجمعية والمتحدث الرسمي باسمها الدكتور صالح الخثلان أن ما تنوي هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات القيام به من فرض رقابة على بعض البرامج وتطبيقات المحادثة يتعارض مع الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي وقعت عليه المملكة، كما شدد على وجوب التزام هيئة الاتصالات بأنظمة المملكة والاطلاع على المواثيق والاتفاقيات التي انضمت إليها المملكة في هذا الشأن، مضيفاً بأنَّ هذا النوع من الرقابة يعارض المادة التاسعة من نظام الاتصالات السعودي الذي ينص على سرية البيانات والمعلومات والمكالمات التي يجريها أو يتداولها الشخص، وهذا ينضوي تحت لواء سرية المعلومات وما شابه ذلك، وإذا كان هناك خطر من هذه البرامج والتطبيقات فعلى هيئة الاتصالات التعاون مع مزودي الخدمة لإيجاد حلول للمستخدمين، تكون اختيارية وليست إجبارية، كأن تُوفّر برامج حماية.

د. صالح الخثلان